Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1):505-519
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.27

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475 - E-ISSN 3079-8167

Measuring and analyzing the impact of government financial dominance on health spending in Iraq for the period 2004-2022

Wafa Rashid Alaway
University of Fallujah - Central Post Office
wafa.rashid@uofallujah.edu.iq

Key words:
Financial dominance, health spending

ARTICLE INFO
Article history:

Received	15 ***Jun***. 2025
Accepted	01 ***Jul***. 2025
Avaliabble online	31 ***Dec***. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Wafa Rashid Alaway
University of Fallujah

Abstract:
The research aims to measure the extent to which the efficiency of health spending can be affected by the financial policies followed in cases of deficit or surplus. The results showed an inverse relationship between the general budget (surplus and deficit) and health spending during the study period (2004-2022), as an increase in the deficit leads to a decrease in health spending. The reason is that in times of financial deficit, the government is forced to reduce spending on sectors, including the health sector. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is that spending on the health sector must be enhanced by providing the necessary supplies, a vital investment that positively affects economic activity and achieves human development. Given the importance of this sector and its impact on all other sectors, providing a healthy environment contributes to increasing the ability to produce and work.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 505-519
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.27

قياس وتحليل أثر الهيمنة المالية الحكومية للانفاق على الصحة في العراق للمدة 2004-2022

م.م. وفاء رشيد علاوي
جامعة الفلوجة ـ شعبة البريد المركزي
wafa.rashid@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى قياس مدى تأثّر كفاءة الانفاق الصحي بالسياسات المالية المتبعة في حالات العجز او الفائض ، و أظهرت النتائج ان هناك علاقة عكسية بين الموازنة العامة (فائض وعجز) والانفاق على الصحة خلال مدة الدراسة (2004-2022) فإن زيادة العجز تؤدي الى انخفاض الانفاق على الصحة والسبب في اوقات العجز المالي تضطر الحكومة الى تقليل الانفاق على قطاعات بما فيها قطاع الصحة وختم البحث بمجموعة من التوصيات اهمها يجب تعزيز الإنفاق على قطاع الصحة من خلال توفير المستلزمات الضرورية استثمارًا حيويًا يُؤثّر إيجابًا في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية نظرًا لأهمية هذا القطاع وتأثيره في جميع القطاعات الأخرى، لذا فإن توفير بيئة صحية سليمة يُسهم في زيادة القدرة على الإنتاج والعمل.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة المالية، الانفاق على الصحة.

المقدمة:

تعد الموازنة العامة اداة محورية في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العراق اذ تعكس توجهات الحكومة في توزيع الموارد وتعد الموازنة العامة المتمثلة (عجز وفائض) من مؤشرات المهمة التي تؤثر في قدرة الدولة على تمويل القطاعات الحيوية ومن ابرزها قطاع الصحة ، وان العلاقة بين الوضع المالي للحكومة ومستوى الانفاق الصحي تثير اهتماما متزايدا في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والضغوط المتصاعدة على الخدمات الصحية لاسيما في الدول النامية ومنها العراق ففي حالات العجز المالي تميل الى تقليص الانفاق العام مما يؤدي الى تراجع جودة الخدمات الصحية وتضاؤل فرص الحصول عليها في المقابل قد يوفر تحقيق فائض في الموازنة فرصة لزيادة الاستثمار في البنية التحتية الصحية وتحسين الرعاية الصحية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الهيمنة المالية ومعرفة تأثيرها على الانفاق على الصحة في العراق لتحديد فيما اذا كانت الهيمنة المالية تسهم في تحسين وتطوير قطاع الصحي او تعيق في تحسينه بسبب سوء توزيع الموارد والاعتماد المفرط على النفط .

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من الحاجة الى تحليل العلاقة وتحديد فيما اذا كانت التغيرات في مؤشرات الموازنة العامة تؤثر فعليا على حجم الانفاق الصحي وكيفية توجيه السياسة المالية بالشكل الذي يحقق التوازن بين الانضباط المالي وتوفير خدمات صحية فعالة وشاملة .

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1):505-519
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.27

فرضية البحث:

يؤدي العجز في الموازنة العامة في العراق الى تقليص الانفاق الحكومي على القطاع الصحي في حين يسهم الفائض في زيادته وتحسين الخدمات الصحية المقدمة خلال المدة (2004-2022) .

هدف البحث:

تحديد الى اي مدى تتأثر كفاءة الانفاق الصحي بالسياسات المالية المتبعة في حالات العجز او الفائض؟

منهج البحث:

اعتمد الباحث على الجمع بين المنهج الاستنباطي والأسلوب التحليلي والقياسي، وذلك باستخدام أنموذج ARDL لتحليل وقياس العلاقة بين مؤشرات الهيمنة المالية الحكومية والانفاق على الصحة في العراق في مدة الدراسة. وتم تقدير نتائج العلاقة باستخدام البرنامج القياسي .(EViews 10).

هيكلية البحث:

يتألف هذا البحث من ثلاثة محاور إذ يتناول المحور الأول الإطار النظري والمفاهيمي الهيمنة المالية الحكومية وعلى مفهوم الانفاق على الصحة و العلاقة بين المتغيرات وفق منطق النظرية الاقتصادية ، أما المحور الثاني يتناول تحليل مؤشرات الهيمنة المالية الحكومية خلال مدة البحث المتمثلة بالموازنة العامة (عجز وفائض) وتحليل مؤشر الانفاق على الصحة خلال مدة البحث و تحليل العلاقة بين مؤشرات الهيمنة المالية ومؤشر الانفاق على الصحة خلال مدة البحث ، وخصص المحور الثالث لقياس وتحليل أثر الهيمنة المالية الحكومية على الانفاق على الصحة في العراق .

المحور الأول
الإطار النظري والمفاهيمي لمؤشرات الهيمنة المالية والانفاق على الصحة

اولاً: مفهوم الهيمنة المالية

إن مفاهيم الهيمنة المالية تختلف باختلاف نوع الهيمنة وشكلها ودرجتها التي تستخدمها الحكومة على السياسة النقدية والبنك المركزي، فحكومات الدول النامية تمارس الهيمنة المالية مباشرة في حين تمارس الدول المتقدمة الهيمنة المالية بصورة غير مباشرة، بالإضافة الى ذلك شكل الهيمنة المالية تختلف من حيث طبيعة ايرادات الموازنة العامة للدولة فالبلدان التي تكون إيراداتها بالطرق التقليدية كالضرائب والرسوم تختلف عن البلدان النفطية.

و تعني أيضا ان الحكومة يجب أن تضع خططا لأنفاقها بعيدا عن أي تنسيق مع السياسة النقدية ، وبذلك تقوم الحكومة بوضع ميزانيتها ولن تهتم بمقدار العجز في الميزانية حيث يتم تسديد هذا العجز بواسطة سوق المال أو البنك المركزي ، ويحدث هذا كثيرا اذا كان غير مستقل عن الحكومة من حيث التخطيط و تنفيذ السياسة النقدية ، طالما ان الحكومة لا تتوقع زيادة كلفة الدين لذلك لن تتهتم بمقدار عجز الميزانية حيث من قبل البنك المركزي يتم تمويل هذا العجز أومن مصادر مختلفة سواء كانت حقيقية او بإصدار المزيد من النقود وهذا يؤدي الى عدم قدرة السلطة النقدية من السيطرة على التضخم والى

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 505-519
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.27

ارتفاع في مقدار عجز الموازنة ، كما ان معدلات التضخم سوف ترتفع يتبعها انخفاض في قيمة العملة المحلية (الوطنية) مقابل العملات الاجنبية .**(سعود ، 2006 : 275)**.

وبهذا فان مفهوم الهيمنة المالية مرتبط بموقف تصبح فيه السياسة النقدية المتبعة خاضعة الى المالية العامة وحاجاتها في ظل ارتفاع المديونية في القطاع العام والحصول على ضريبة غير كفوءه. **(Rogerio L.R werneck 3 : 2005)**

مما تقدم يمكن القول ان الهيمنة المالية هي تدخل مفرط في رسم وتحديد أهداف السياسة النقدية من قبل الحكومة بما يخدم أهدافها ومصالحها لذلك مفهوم الهيمنة المالية بشكل أوسع أن يكون تقييد لسندات الحكومة او اقتراض الحكومي او منحها القروض المباشرة.

ثانياُ: الآثار النقدية للهيمنة المالية

بما إن الهيمنة المالية تعبر عن سيطرة السياسة المالية على قرارات السياسة النقدية المتخذة من قبل البنك المركزي، ومن هذا المنطلق سوف يتم التطرق على الآثار التي تتركها أدوات السياسة المالية على المتغيرات النقدية (كالتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف وميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي).

1- **التضخم :** جميع المدارس الإقتصادية أكدت على ان السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة من خلال أستعمال أدواتها (الإيرادات والنفقات والقروض) من أجل تحقيق الاستقرار الإقتصادي و التوزيع العادل لدخول والثروات ودفع عجلة التنمية الإقتصادية وفي الدول النامية يكون جهازها الانتاجي غير كفوء وغير مرن أيضا لعدم قدرته على إستغلال موارده الإنتاجية وتمتاز بارتفاع الميل الحدي للأستهلاك وأنخفاض الإستثمار وتتميز هذه الدول أيضا بارتفاع نسبة عجز في موازنتها العامة نتيجة لكثرة الأعفاءات والتهرب الضريبي وأرتفاع نسبة الديون الداخلية والخارجية وعدم ترشيد الانفاق العام الذي يؤدي بدوره الى إرتفاع في المستوى العام بالأسعار (التضخم) وعليه فأن أثر الهيمنة المالية على التضخم يكون أثر سلبي لأنها ترفع من معدلات التضخم الاقتصادي بسبب إنخفاض في قيمة العملة المحلية للبلد و إرتفاع الأسعار **(الدوسكي ، 2011 :103)**.

2- **سعر الفائدة:** يعد من المؤشرات الإقتصادية التي تراقب على نطاق واسع من رجال الأعمال لأنها تؤثر على قراراتهم من حيث كيفية أختيار البديل الأفضل لأستخدام أموالهم في مجالات الأستثمار والأدخار المختلفة ، فضلا على إن زيادة عجز الموازنة من أهم أثارها هو إرتفاع معدل الفائدة ، فاللجوء الى أدوات الدين المحلي وما تتضمنه من(السندات وأذونات الخزينة) من أجل سد العجز في الموازنة العامة يحتاج الى توفر شروط من أجل نجاحها وفعاليتها ولعل أهمها توفر معدل فائدة حقيقي ومرتفع نسبيا والثقة في الحكومة بالإضافة الى توفر سوق للأوراق المالية نشطة وتعتمد البلدان المتقدمة على تلك السياسة لسد العجز في موازنتها لأن تأثيرها على عرض النقد محدود وعلى مستوى العام للأسعار وبالتالي لا يكون أثر تضخمي عليه، لكن في البلدان النامية التي تلجأ الى هذه الطريقة لسد العجز ستواجه مشكلة سلبية معدل الفائدة الحقيقي وإرتفاع معدل التضخم ولحل هذه المشكلة تقوم الدول النامية برفع معدل الفائدة الأسمي اذ تلاحظ زيادة ملحوظة وإعفاء فوائد الدين العام من الضرائب على الدخل وذلك من اجل تعويض الخسائر الممكنة من ارتفاع مستوى العام للأسعار .

ثالثاً: اهم الاجراءات التي يمكن للدولة اتخاذها للحد من ظاهرة الهيمنة المالية

تسعى السلطة النقدية بشكل مستمر إلى الحد من تأثيرات السياسة المالية على الاقتصاد، سواء بشكل عام أو خاص، بهدف تحقيق أستقرار في المستوى العام للأسعار،

والـذي يعـد الهـدف الأساسـي بجانـب أهـداف أخـرى ثانويـة وتتعـاون السياسـة النقديـة مـع السياسـة الماليـة فـي هـذا الإطـار للحـد مـن ظـاهرة الهيمنـة الماليـة، التـي تتـرك آثـاراً ملحوظـة وشاملة على متغيرات الأقتصاد الكلي.

وتلعـب درجـة اسـتقلالية البنـك المركـزي، مـدى تطـور الأسـواق الماليـة، وكفـاءة التنسـيق بـين السياسـات الماليـة والنقديـة دوراً محوريـاً فـي تقلـيص هـذه الظـاهرة وفقـاً لدراسـة نظريـة أجراهـا Neyapti بعـد عـام 2003، تظهـر الآثـار التضـخمية لعجـز الموازنـة بوضـوح فـي حـال غيـاب تطـور الأسـواق الماليـة وانعـدام اسـتقلالية البنـك المركـزي إذ تـؤدي هـذه العوامـل إلـى غيـاب آليـات فعّالـة لتجميـع الإيـرادات الضـريبية، ممـا يـدفع إلـى الإعتمـاد علـى طباعـة النقود كمصدر رئيسي لتمويل العجز.

وعلـى العكـس مـن ذلـك، فـإن وجـود سـوق ماليـة متطـورة وأسـتقلالية للبنـك المركـزي إلـى جانـب تـوفير مصـادر تمويـل غيـر تضـخمية للعجـز المـالي، يمكـن أن يخفـف مـن تلـك الآثـار السـلبية بنـاءً علـى ذلـك سـيتم تسـليط الضـوء علـى أهـم الإجـراءات التـي يمكـن للدولـة إتخاذها للحد من هذه الظاهرة (**جمعة ، 13: 2015**)

1- **درجـة أسـتقلالية البنـك المركـزي:** للحـد مـن ظـاهرة الهيمنـة الماليـة، يعـد اسـتقلال البنـك المركـزي مـن العوامـل المهمـة، حيـث يتـيح للسـلطة النقديـة إتخـاذ القـرارات بشـكل مسـتقل، مما يساعدها في تحقيق أهدافها دون تدخل أو تأثير من الجهات الحكومية.

توجـد علاقـة عكسـية بـين أسـتقلالية البنـك المركـزي وظـاهرة الهيمنـة الماليـة؛ فكلمـا زادت اسـتقلالية البنـك تقلصـت الهيمنـة الماليـة، والعكـس صـحيح فجـزء مـن أسـتقلالية البنـك يعنـي أن القـرارات التـي تتخـذها السـلطة النقديـة تكـون بعيـدة عـن تـأثير الحكومـة ، ممـا يقلـل مـن تـأثير الحكومـة علـى هـذه القـرارات. لكـن، لا يعنـي إسـتقلال البنـك المركـزي أن السياسـة النقديـة تعمـل بمعـزل عـن أهـداف السياسـة الاقتصـادية العامـة بـل هـي أحـد أدوات هـذه السياسـة، ويجـب أن تكـون أهـداف السياسـة النقديـة متوافقـة إلـى حـد كبيـر مـع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

2- **درجـة التنسـيق بـين السياسـة الماليـة والسياسـة النقديـة:** لتحجـيم ظـاهرة (الهيمنـة الماليـة الحكوميـة) تمـارس قضـية التنسـيق بـين السياسـتين دورا مهمـا وذلـك مـن خـلال تحديـد اهـداف كـل سياسـة بحيـث تتفاعـل هـذه الاهـداف سـوية لتحقيـق اهـداف السياسـة الاقتصادية، وتضمنت الأدبيات الاقتصادية العديد من مفاهيم التنسيق بين السياستين.

إن مفهـوم التنسـيق بـين السياسـتين هـي (التفـاهم المشـترك مـن قبـل القـائمين علـى أدارة الـدين العـام والسـلطتين النقديـة والماليـة لأهـداف تلـك السياسـات وأن يقـوم القـائمون علـى أدارة الـدين العـام بتقـديم رؤيـتهم حـول المخـاطر والتكـاليف التـي تتناسـق مـع حجـم الـدين العـام ومتطلبـات تمويليـة للحكومـة والعمـل علـى فصـل بـين أهـداف السياسـة النقديـة وأدارة الـدين العـام، وتبـادل المعلومـات بـين السـلطتين وبـين القـائمين علـى أدارة العـام حول أحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة .

3- **مـدى تطـور الأسـواق الماليـة :** حينمـا تكـون الإيـرادات أقـل مـن النفقـات تلجـأ الحكومـة لتمويـل العجـز فـي الموازنـة وذلـك بإصـدار سـندات جديـدة (أذونـات الخزانـة) غالبـا مـا تكـون قصـيرة الأجـل لتمويـل هـذا العجـز وتعـرض هـذه السـندات فـي الأسـواق النقديـة للحصـول علـى تمويـل الـلازم مـن الأفـراد أو المؤسسـات الماليـة خصوصـا أذا كـان البنـك المركـزي يتمتـع بدرجـة أسـتقلالية عاليـة عـن الحكومـة فـاذا كـان السـوق غيـر كـفء فـان عمليـة التمويـل لـن تحقـق أهـدافها المطلوبـة هنـا الحكومـة لسـد العجـز مـن الواجـب البحـث عـن مصـادر تمويـل أخـرى ولتجنـب تـدخلات الحكومـة وضـغط علـى سياسـة وأهـداف البنـك المركـزي يجـب أن تكـون الأسـواق الماليـة ذات كفـاءة عاليـة مـا دامـت الحكومـة قـادرة علـى تمويـل العجـز مـن السـوق المـالي حيـث إن وجـود سـوق مـالي كفـوء يتـيح

للحكومة مصدرا مهما من مصادر التمويل ، ولتجنب الاقتصاد من الاثار التضخمية التي يمكن ان يسببها الاقتراض من البنك المركزي يجب توفر سوق مالي كفوء مما يتيح للحكومة تمويل العجز في موازنة الدولة كما يدعم جهود البنك المركزي في تحقيق درجة عالية من الاستقلالية .

رابعاً: مؤشر الموازنة العامة

مفهوم الموازنة العامة: لم تكن الموازنة العامة فكرة حديثة العهد عرفتها البشرية حيث عرف الفكر المالي الموازنة العامة الفرق بين الإيرادات الدولة ونفقاتها منذ قديم الأزل أذا أرتبط وجود الدولة وتطور وظيفتها بفكرة الموازنة العامة، وتعد الموازنة العامة وساطة مالية بين مكونين من مكونات السياسة المالية اللذين هما الأيرادات العامة والنفقات العامة **(الجبوري واخرون ، 2014 :22).**

وتهدف الموازنة العامة لتحقيق أهداف السياسة المالية وتستخدم أيضا لتحقيق الإستقرار الأقتصادي والتنمية الاقتصادية بما يستلزمه من تعبئة الأدخارات ورفع قدرة الفرد ورغبته في العمل وترشيد الاستهلاك **(العلي ، 202 : 586).**

وهي تتكون من جانبين مهمين الإيرادات العامة والنفقات العامة حيث عندما تكون الإيرادات العامة وهي ما تحصل عليه الدولة من دخول أكبر من النفقات العامة والتي تسجل فيها جميع مصروفات الدولة فان الموازنة في حالة فائض، ويعكس فائض الموازنة وجود اقتصاد سليم وصحي قادر على تخطي نفقاته بشكل فعال وبالتالي يحقق مستوى معيشة أفضل لأفراد المجتمع كما يمكن الحكومات من تسديد الديون الخارجية وضعف الضرائب ووضع الفرد مثل الضمانات الاجتماعية والصحية وتطوير البنى التحتية .

خامساً: الانفاق على الصحة

يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان ممن لا تتوفر لهم خدمات الصحية على عدد السكان الكلي وأن من أهم متطلبات (التنمية البشرية) هي توفير الخدمات صحية الامر الذي يؤدي الى زيادة الثروة البشرية (**عواد ،2021: 119**).

سادساً: العلاقة بين مؤشرات الهيمنة المالية ومؤشرات الانفاق على الصحة

العلاقة بين الموازنة العامة (عجز وفائض) والانفاق على الصحة:

حسب منطق النظرية الاقتصادية ان كانت الموازنة العامة في حالة فائض اي ارتفاع النفقات العامة فان الانفاق على الصحة ستزداد بسبب ارتفاع تخصصات المالية لدعم وتطوير القطاع الصحة الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية أما في حالة عجز الموازنة فان الانفاق على الصحة سينخفض بسبب انخفاض الانفاق العام .

المحور الثاني
تحليل مؤشرات الهيمنة المالية ومؤشر الانفاق على الصحة

اولاً: تحليل مؤشر الموازنة العامة

هي الخطة المالية التي تضعها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة. تُموّل هذه الموازنة من مصادر الإيرادات الحكومية المتنوعة لتغطية النفقات وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية. يُعتبر وجود عجز في الموازنة العامة عندما تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة خلال السنة المالية، وتُمثّل الموازنة الشريان الرئيسي الذي من خلاله تفي الحكومة بالتزاماتها المالية والإجتماعية والاقتصادية (مبروك، 2015 ، 744).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1):505-519
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.27

جدول رقم (1) تحليل الموازنة العامة في العراق للمدة (2004- 2022) (مليون دينار)

السنوات	معدل التغير السنوي للعجز والفائض %	العجز او الفائض	النفقات العامة	الايرادات العامة
2004	----------	**586524**	**32117491**	**32982736**
2005	79.1532	**14127715**	**26375175**	**40502890**
2006	-22.23	**10986566**	**38076795**	**49063361**
2007	41.70	**15568219**	**39031232**	**54599451**
2008	33.92	**20848807**	**59403375**	**80252182**
2009	-87.33	**2642328**	**52567025**	**55209353**
0201	-98.33	**44022**	**70134201**	**70178223**
2011	61.68	**30049726**	**78757666**	**108807392**
2012	51.16	**65714677**	**105139567**	**119817224**
2013	601-53.	**-5360161**	**119127556**	**113767395**
2014	216.655	**29833218**	**83556226**	**105386059**
2015	-117.990	**-3927263**	**82813611**	**66470252**
2016	451.482	**21658166-**	**76067436**	**54409270**
2017	108.861-	**1919155**	**75490115**	**77409270**
2018	3.13812	**25696645**	**80873189**	**106569834**
2019	7-116.1	**4166527-**	**111723523**	**107556996**
2020	209.94	**-12882754**	**76082443**	**63199689**
2021	-148.375	**6232078**	**102849422**	**109081500**
2022	-28.685	**4444378**	**106888233**	**111332611**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على: جداول الموازنة العامة: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، والبنك المركزي العراقي: المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقارير السنوية للمدة (2004 - 2022).

معدل السنوي من عمل الباحث وفق المعادلة (معدل التغير السنوي = القيمة الحالية –القيمة السابقة / القيمة السابقة *100.

من الجدول يتضح ان الموازنة العامة للمدة (2004-2022) قد حققت فائضا وعجزا خلال البيانات المدروسة ،فقد حققت الموازنة فائضا خلال المدة (2004-2008) حيث بلغت في العراق الايرادات العامة (32982736) مليون دينار محققة في عام 2004 فائضا مقداره (865248) مليون دينار معدلات الفائض استمرت بالارتفاع حيث في عام (2008) بلغت الايرادات العامة (80252182) مليون دينار في حين قابلها جانب النفقات العامة في تلك السنة (59403375) مليون دينار حيث حققت الموازنة العامة فائضا بلغ قيمته(20848807) مليون دينار وبمعدل سنوي حوالي (33.92%)أما خلال المدة (2009-2010) حققت الموازنة العامة عجزا واضحا بسبب إنخفاض أسعار النفط عالميا ولكون الاقتصاد العراقي احاديا الذي انتج عن ذلك انخفاض الايرادات العامة نتيجة انخفاض العوائد النفطية بسبب الازمة العالمية التي تأثر بها الاقتصاد العراقي حيث سجل هذا العجز انخفاضا واضحا ليصل في عام (2009) الى (2642328) مليون دينار ومعدل تغير سنوي سالبة (87.33-%) اما في عام (2010) سجلت قيمة الفائض ادنى انخفاض حتى بلغت(44022) مليون دينار ومعدل نمو سالب بلغت قيمته (98.33-%) ويرجع السبب الى إنخفاض الإيرادات العامة والتي تشكل الإيرادات النفطية جزء كبير منها بسبب الأزمة الرهان العقاري التي حصلت في الولايات المتحدة الامريكية التي تسببت بانخفاض في أسعار النفط عالميا ، أما خلال المدة (2011- 2014) سجل الفائض أعلى قيمة خلال مدة الدراسة حيثُ بلغت قيمة الفائض

في عام (2011) (30049726) مليون دينار وبنسبة نمو (68.16%) أما في عام (2014) إنخفضت قيمة الفائض حتى بلغت(21829833) مليون دينار ومعدل تغير سنوي مقدار (216.655%) ويعزى سبب إنخفاض الإيرادات العامة بسبب إستيلاء عصابات (داعش) الارهابية على أجزاء كبيرة من المناطق العراقية والتي أدت الى أنخفاض في الصادرات النفطية صاحبها انخفاض في أسعار النفط الخام عالميا إضافة الى ذلك زيادة النفقات ولا سيما النفقات العسكرية ونفقات هجرة عدد كبير من سكان من مناطق سكناهم , أما خلال المدة (2015-2016) أخذ معدل الفائض بالانخفاض حتى وصل مقدار العجز في عام (2015) بلغ مقداره (3927263-) مليون دينار معدل تغير سنوي سالبة مقدارها (117.990-%) معدل العجز في الموازنة العامة استمر بالارتفاع حتى بلغت مقدارها في عام (2016) (21658166-) مليون دينار ومعدل سنوي مقدارها(451.48%) يعود ذلك بسبب سوء الوضع الامني وزيادة النفقات العسكرية لمواجهة العصابات الارهابية داعش التي أستولت على عدد كبير من المنافذ الحدودية والأبار النفطية إضافة الى حالة الركود الاقتصادي وأنخفاض في اسعار النفط , أما في عام (2017) بلغ مقدار الفائض في الموازنة العامة (1919155) مليون دينار ومعدل تغير سنوي (108.86-%) , أما في عام (2018) أخذ هذا الفائض بالارتفاع حتى وصل (25696645) مليون دينار معدل تغير سنوي (1238.95%) ويرجع سبب هذا الارتفاع بسبب زيادة الإيرادات العامة الناتجة عن زيادة الصادرات النفطية نتيجة إسترجاع الابار النفطية والمنافذ الحدودية التي كانت تقع تحت سيطرة المجاميع الإرهابية فضلا عن ارتفاع كل من الرسوم والضرائب التي ادت الى ارتفاع الايرادات لتغطية النفقات , أما خلال المدة (2019-2020) الموازنة العامة تعاني من عجز واضح حيثُ بلغ عام (2019) (4166527-) مليون دينار ومعدل تغير سنوي سالبة مقدار(116.18-%) أستمر ارتفاع في مقدار العجز حتى بلغ في عام (2020) أعلى قيمة له (12882754-) مليون دينار ويرجع سبب ذلك بسبب زيادة النفقات العامة ولاسيما النفقات الطبية بعد انتشار فايروس كورونا التي شلت حركة الإقتصادية والتي خلفت أثار سلبية في أسعار النفط العالمية وغلق المنافذ الحدودية فضلا عن انخفاض الايرادات العامة التي يشكل الايرادات النفطية جزء كبير مها بسبب إعتماد العراق عليها أما في عام (2021) بلغ مقدار الفائض في الموازنة (6232078) مليون دينار بمعدل تغير سنوي مقدارها (148.375-%) وذلك بعد فنح المنافذ الحدودية بين بلدان العالم وسير الحركة التجارية وتحسن الوضع الصحي وتخلص من جائحة كورونا التي كانت لها اثار سلبية على العالم اجمع.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1):505-519
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.27

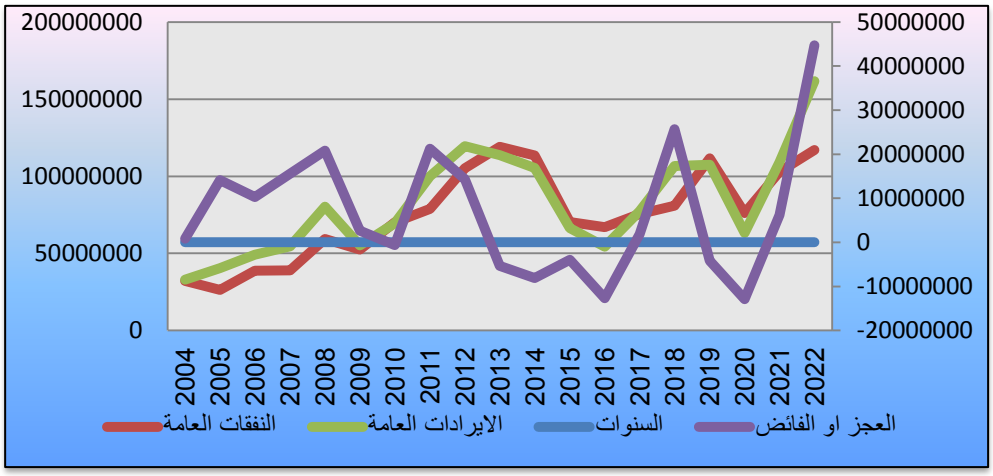

الشكل البياني(1) يوضح تحليل مؤشر الموازنة العامة (2004-2022)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة المالية البنك المركزي المديرية العامة لاحصاء والابحاث والتقارير السنوية للمدة (2004-2022).

ثانياً: تحليل مؤشر الانفاق على الصحة

يعد الانفاق على الصحة متغير ذو أهمية كبيرة في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والنمو الاقتصادي ويمكن أعتباره أنفاق أستثماري في رأس المال البشري لذلك يستوجب تطويره وتنميته المتمثل بالصحة من خلال زيادة الانفاق على الرعاية الصحية من أجل إعداد جيل سليم خال من الأمراض الذي يكون له تأثير إيجابي على قوة العمل من خلال تأثيرها في القوة الذهنية والبدنية التي تسعى الى زيادة الإنتاج لذلك من المؤشرات المهمة يعد الانفاق على الصحة (لفتة، 2018: 280) وفي العراق على الرغم من زيادة نسبة الانفاق الحكومي على قطاع الصحة خلال الفترة المدروسة الا أن المستويات المتحققة مازالت بعيدة عند مقارنتها مع الدول الأخرى .

جدول (2) يوضح الانفاق على الصحة في العراق للمدة(2004-2022) مليون دينار.

السنوات	اجمالي الانفاق	الانفاق على الصحة	معدل التغير السنوي %	نسبة الانفاق الى الصحة من اجمالي الانفاق
2004	32117491	1788257.4	————	5.56
2005	26375175	1469086.2	-17.84	5.56
2006	38806679	1637696.9	11.47	4.22
2007	39031232	6.178921	9.25	4.58
2008	59403374	2708934.1	51.40	4.56
2009	55589721	2666786.2	-1.55	4.79
2010	70134201	3823056.5	43.35	5.45
2011	78757667	4591914.2	20.11	5.83
2012	105139575	4047971.3	-11.84	3.85
2013	119127556	4930391.2	21.79	44.1
2014	115937762	4283254.1	-13.12	3.69
2015	82813611	3772844.9	-11.91	64.5
2016	73571003	4009530.7	6.27	5.44
2017	75490115	3997396.4	-0.30	305.
2018	80873200	4360175.6	9.07	5.39

84.8	**24.92**	**5447030.9**	**111723600**	**2019**
84.5	**5.007**	**5719766.5**	**124961342**	**2020**
5.47	**-1.680**	**5623654.5**	**102849422**	**2021**
5.20	**-1.251**	**5553276.3**	**106888233**	**2022**

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة الصحة، التقارير السنوية الإحصائية للمدة (2004- 2022).

يُظهر تحليل بيانات الجدول أعلاه تذبذب الإنفاق على الصحة في العراق بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المدروسة ففي عام 2004 بلغ الإنفاق على الصحة (17882574) مليون دينارمُشكّلاً نسبة (5.56%) من إجمالي الإنفاق العام ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإنفاق العام بشكل عام. استمر الإنفاق على الصحة في الارتفاع حتى عام 2006 حيث بلغ (1637696.9) مليون دينار ثم واصل الارتفاع حتى عام 2011 ليبلغ (4591914.2) مليون دينار بمعدل تغير سنوي قدره (20.11%) يُعزى ذلك إلى التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق، وما نتج عنه من ارتفاع الصادرات النفطية وزيادة العوائد النفطية، وبالتالي زيادة الإنفاق العام بدأ الإنفاق على الصحة ونسبته إلى إجمالي الإنفاق العام في الانخفاض في عام 2012 حيث بلغ(4047971.3) مليون دينار لا يعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض الإنفاق العام فحسب بل أيضًا إلى زيادة تخصيص الموارد لقطاعات أخرى على حساب قطاع الصحة. بعد عام 2014 تذبذب الإنفاق على الصحة بين الارتفاع والانخفاض بسبب سيطرة عصابات داعش الارهابية على مناطق واسعة من العراق، ففي عام 2015 بلغ الإنفاق على الصحة (3772844.9) مليون دينار، بينما بلغ إجمالي الإنفاق العام (82813611) مليون دينار، حيث خُصّص الجزء الأكبر من النفقات للعمليات العسكرية بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، مما انعكس سلبًا على الخدمات الصحية المُقدّمة للمواطنين بعد التحسن الأمني والاقتصادي الذي شهده العراق بعد عام 2015 ارتفع الإنفاق العام بسبب زيادة العوائد النفطية مما انعكس إيجابًا على الخدمات الصحية التي تُقدّمها الدولة، اما خلال المدة (2016-2019) ارتفع حجم الإنفاق على الصحة ليبلغ (4360175.6) مليون دينار في عام 2018 مُشكّلاً نسبة (5.39%) من إجمالي الإنفاق العام. أما في الفترة (2019-2022)، فقد ارتفع الإنفاق على الصحة ليبلغ في عام 2020 نحو(5719766.5) مليون دينار بمعدل تغير سنوي قدره (5.007%) ويعزى ذلك إلى جائحة كوفيد-19 التي تسببت في إغلاقات شبه تامة في جميع أنحاء العالم، مما دفع الموازنة العامة إلى تخصيص نسبة أكبر لقطاع الصحة لمواجهة الجائحة. وبشكل عام، على الرغم من زيادة الإنفاق على الصحة خلال الفترة المدروسة بهدف تحقيق التنمية البشرية، إلا أن هذه النسبة لا تزال دون المستوى المطلوب، ممّا يستدعي تطوير ودعم الخدمات الصحية التي تُقدّمها الدولة.

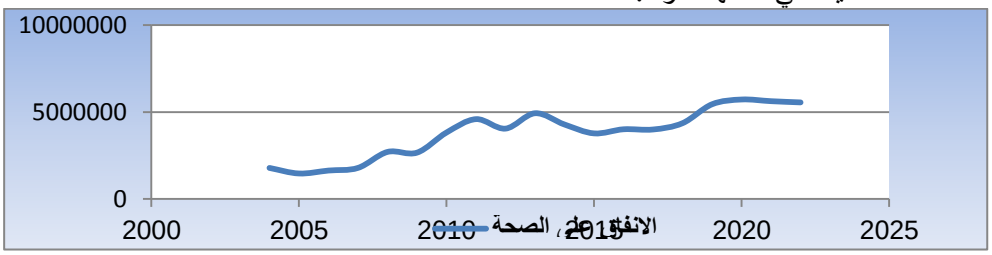

شكل البياني (2) تطور الانفاق على الصحة في العراق للمدة (2004-2022).

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2-6) والاستعانة ببرنامج (Excel)

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1):505-519
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.27

العلاقة بين مؤشر الموازنة العامة والإنفاق على الصحة في العراق للمدة (2004 - 2022).

في الجانب النظري من هذا البحث (الفصل الأول)، تم تناول العلاقة بين مؤشر الموازنة العامة (عجزًا أو فائضًا) والإنفاق على الصحة من منظور النظرية الاقتصادية. في هذا الجزء، سنحلل واقع هذه العلاقة في الاقتصاد العراقي استنادًا إلى البيانات المتاحة التي توضح العلاقة بين مؤشر الموازنة العامة والإنفاق على الصحة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022).

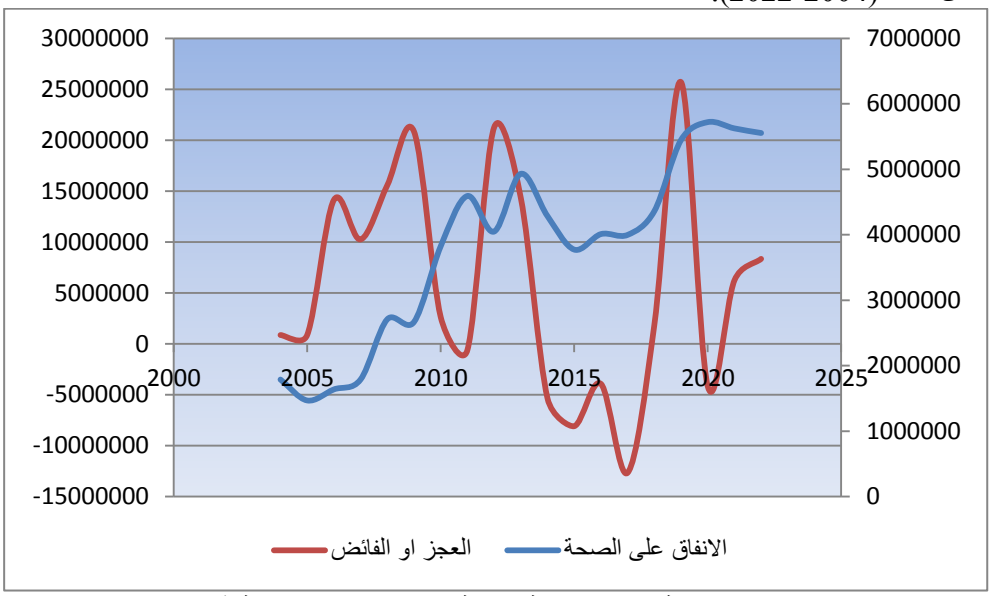

شكل البياني (3) يوضح العلاقة بين الموازنة العامة والانفاق على الصحة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 -2022)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1) و (2) والاستعانة ببرنامج (Excel).

يُستدل من الشكل البياني أعلاه أن مؤشر الموازنة العامة حقق فائضًا خلال الفترة (2004-2008) بسبب ارتفاع الإيرادات العامة في عام 2009 حققت الموازنة العامة فائضًا بلغ (2642328) مليون دينار بينما انخفض الإنفاق على الصحة إلى (2666786.2) مليون دينار وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في عام 2013 بلغت الموازنة العامة عجزا بلغ (-5360161) مليون دينار في حين ارتفع الإنفاق على الصحة إلى (4930391.2) مليون دينار وهذا أيضًا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

خلال الأعوام (2014-2018) شهدت الموازنة العامة عجزا بلغ (-3927263) مليون دينار في عام 2015 مما أثر سلبًا على الإنفاق على الصحة الذي انخفض إلى (3772844.9) مليون دينار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في العراق بعد سيطرة المجاميع داعش الإرهابية على مناطق واسعة مما أثر سلبًا على الاقتصاد العراقي نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية. في عام 2019 حققت الموازنة العام عجزا بلغ (-4166527) مليون دينار بينما بلغ الإنفاق على الصحة (5447030.9) مليون دينار وهذا الارتفاع يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

خلال الفترة (2019-2020)، حققت الموازنة العامة عجزًا بسبب جائحة كوفيد-19 التي شلّت الحركة الاقتصادية وأثرت سلبًا على الاقتصاد العراقي في عام 2020 بلغ عجز الموازنة العامة (-21882754) مليون دينار مع ارتفاع في الإنفاق على الصحة حيث بلغ

(5719766.5) مليون دينار بسبب زيادة النفقات العامة وخاصة النفقات الطبية بعد انتشار فيروس كورونا وتأثيره السلبي على أسعار النفط عالميًا وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في عام 2021 حققت الموازنة فائضًا وفي عام 2022 بلغ الفائض (4444378) مليون دينار بينما انخفض الإنفاق على الصحة إلى (5553276.3) مليون دينار بسبب تحسن الوضع الصحي، وهو ما لا يتوافق أيضًا مع النظرية الاقتصادية.

بناءً على ما سبق يمكن القول إن العلاقة بين وضع الموازنة العامة (عجزًا أو فائضًا) والإنفاق على الصحة كانت *متباينة* أو *غير منتظمة* خلال أغلب فترة البحث (2004-2022)، ولا تتبع بالضرورة علاقة عكسية أو طردية ثابتة مع النظرية الاقتصادية.

المحور الثالث
نتائج تقدير أثر مؤشرات الهيمنة المالية على الانفاق على الصحة في العراق للمدة (2004-2022)

اولاً: توصيف متغيرات الدراسة

لتحقيق أهداف فرضيات الدراسة واختبارها، تم تحديد المتغيرات المستقرة التي تشمل متغيرات الهيمنة المالية (مثل الإنفاق العام، الدين العام، العجز، والبطالة) وكذلك متغيرات التنمية البشرية (مثل الإنفاق على الصحة، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق على التعليم)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (3) متغيرات الدراسة

الرمز	الدلالة	التوصيف
LOG_SE	**العجز والفائض**	**مستقل**
LOG_SH	**الانفاق على الصحة**	**تابع**

المصدر: من اعداد الباحث.

وبناء على الإطار النظري للدراسة فانة يجب اختبار العلاقة التالية:

$$\mathbf{y1} = \boldsymbol{a} + \hat{a}\mathbf{1}\boldsymbol{X1} + \hat{a}\mathbf{2}\boldsymbol{X2} + \hat{a}\mathbf{3}\boldsymbol{X3}$$
$$\boldsymbol{y2} = \boldsymbol{a} + \hat{a}\mathbf{1}\boldsymbol{X1} + \hat{a}\mathbf{2}\boldsymbol{X2} + \hat{a}\mathbf{3}\boldsymbol{X3}$$
$$\boldsymbol{y3} = \boldsymbol{a} + \hat{a}\mathbf{1}\boldsymbol{X1} + \hat{a}\mathbf{2}\boldsymbol{X2} + \hat{a}\mathbf{3}\boldsymbol{X3}$$

حيث يمثل (Y) المتغير التابع ويمثل (X) المتغير المستقل .

جدول (4): تقدير الاستجابة الطويلة والقصيرة الأجل للعلاقة بين متغيرات الهيمنة المالية والأنفاق على الصحة

ECM Regression				
`	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_SH(-1))	0.618504	0.089438	6.915486	0.0000
D(LOG_SE)	-0.375496	0.131521	-2.85525	0.0068
CointEq(-1)*	-0.092576	0.019475	-4.75392	0.0000
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_SP	0.006317	0.467340	0.013517	0.0893
LOG_PD	0.160830	0.397643	-0.44460	0.0880
LOG_SE	-0.667281	0.453663	1.470873	0.0491
C	7.359210	9.596563	0.766859	0.4477

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على برنامج Eviews 10.

من نتائج جدول (4) نجد الاتي:

1. يُؤكّد مُعامل تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الهيمنة المالية والإنفاق على الصحة في العراق خلال الفترة (2004-2022). وبما أن هذا المُعامل سالب ومعنوي إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من 1%، فإنه يُشير إلى أن أي انحراف عن مسار التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه بسرعة تُقدّر بـ 9% في كل فترة زمنية (أي أن 9% من الانحراف يتم تصحيحه في كل فترة).
2. SE (العجز والفائض): يشير إلى وجود علاقة عكسية بين LOG_SE و LOG_SH. بزيادة العجز يؤدي الى انخفاض الانفاق على الصحة خلال مدة الدراسة (2004 -2022), و السبب يرجع في أوقات العجز المالي الكبير، قد تضطر الحكومة إلى تقليص الإنفاق على مختلف القطاعات بما في ذلك الصحة.

ثانياً: التحقق من صلاحية النموذج - نتائج اختبار الأرتباط ألذاتي وأختبار عدم تجانس التباين

يُقدّم الجدول (3) نتائج اختبارات التشخيص الإحصائي التي تُقيّم وجود الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين في النموذج الذي يدرس العلاقة بين متغيرات الهيمنة المالية والإنفاق على الصحة.

جدول (5) نتائج اختبار الأرتباط ألذاتي وعدم ثبات تجانس التباين بين متغيرات الهيمنة المالية والأنفاق على الصحة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.009841	Prob. F(2,46)	0.9902
Obs*R-squared	0.025662	Prob. Chi-Square(2)	0.9873
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.072601	Prob. F(1,57)	0.7886
Obs*R-squared	0.075052	Prob. Chi-Square(1)	0.7841

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 10

يُستدل من الجدول (5) على أن النموذج المُقدّر لا يُعاني من مشاكل الارتباط الذاتي أو عدم ثبات تجانس التباين. وذلك لأن نتائج الاختبارات المُجراة لا تُتيح رفض فرضية العدم، التي تنص في هذه الحالة على عدم وجود ارتباط ذاتي وعدم وجود عدم ثبات في تجانس التباين.

التحقق من صلاحية النموذج - نتائج اختبار CUSUM : يتم التأكد من استقرار هيكل النموذج باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي الى جانب اختبار المجموع التراكمي لمربعات

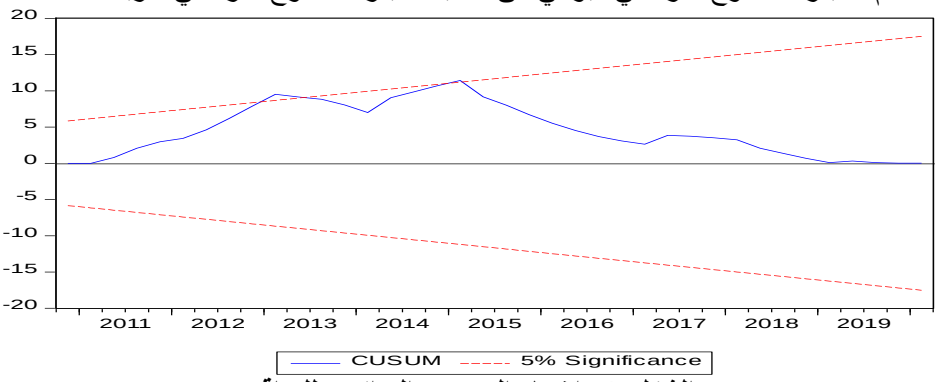

الشكل (4) اختبار المجموع التراكمي للبواقي

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews10 الاصدار العاشر.

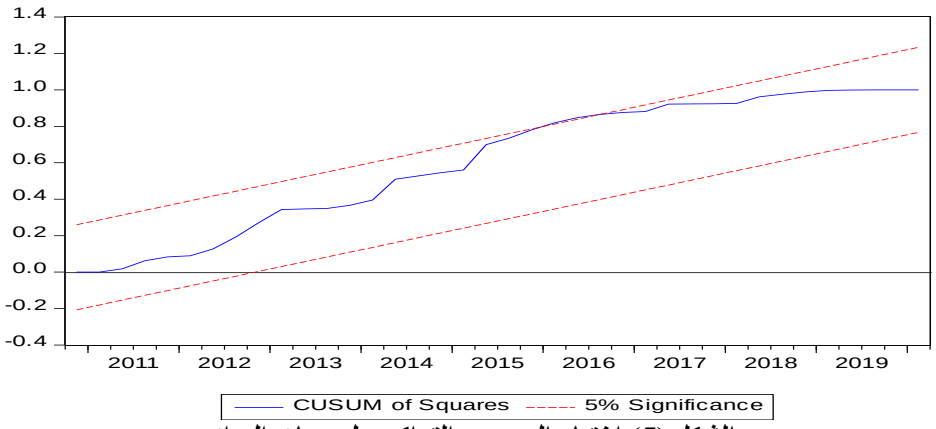

الشكل (5) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواق

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح شكلي (5)(4) المجموع التراكمي لبواقي نموذج التكامل المشترك المقدر (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي نفس النموذج (CUSUM SQ) على الترتيب ويشير وقوع منحنى الرسم البياني للبواقي المقدرة في كلا الشكلين بين الحدين الأدنى والأقصى بأن هناك أتساق بين معلمات الأجل القصير والأجل الطويل وهو ما يسمى بالاستقرار الهيكلي لمتغيرات الدراسة فيما بين الأجل القصير والطويل.

الاستنتاجات:

1. إنَّ النتائج التي توصل اليها البحث هي اثبات الفرضية التي بني البحث على اساسها والتي أشارت الى ان بعض مؤشرات الهيمنة المالية الموازنة العامة (عجز وفائض) أدت الى تراجع في مؤشر الانفاق على الصحة في العراق في حالة العجزخلال مدة البحث (2004-2022).
2. أظهرت النتائج ان علاقة بين عكسية بين الموازنة العامة (فائض وعجز) والانفاق على الصحة خلال مدة الدراسة (2004-2022) حيث بزيادة العجز يؤدي الى انخفاض الانفاق على الصحة والسبب في اوقات العجز المالي تضطر الحكومة الى تقليل الانفاق على قطاعات بما فيها قطاع الصحة .

التوصيات:

1. يُعدّ تعزيز الإنفاق على قطاع الصحة من خلال توفير المستلزمات الضرورية استثمارًا حيويًا يُؤثّر إيجابًا في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية نظرًا لأهمية هذا القطاع وتأثيره في جميع القطاعات الأخرى فإن توفير بيئة صحية سليمة يُساهم في زيادة القدرة على الإنتاج والعمل.
2. سعيًا لتجنب العجز في الموازنة العامة وآثاره السلبية على مؤشرات الهيمنة المالية، يجب على الحكومة تنويع مصادر الإيرادات العامة، المباشرة وغير المباشرة (كالضرائب والرسوم وغيرها).
3. يجب تصحيح هيكل الموازنة العامة وذلك من خلال تبني سياسة مالية منضبطة عن طريق ترشيد الانفاق العام غير الضروري كونه السبب الرئيسي في زيادة النفقات الظاهرية وألتي تنعكس على مجمل الدين العام .

المصادر:

1- مبارك واخرون، ابراهيم عبد الرحيم مبارك وممدوح عبد المولى عبد السلام وعصام أحمد البدري، 2024 ، أثر تفعيل الشمول المالي في علاج عجز الموازنة العامة لدولة خلال الفترة (1991-2021)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية.
2- الدوسكي والوائلي، ازاد محمد حسين الدوسكي، سمير فخري الوائلي، 2011، أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراق للمدة (2003-2010) تحليل وقياس، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 7، العدد 23.
3- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، التقارير السنوية للمدة (2004 – 2022).
4- الجبوري و خضير، مهدي سهر وخضير سعدون رشيد (2014)، " قياس وتحليل العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق" ، مجلة جامعة كربلاء للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3 ، العدد 11.
5- دواسي سعود ،2006، السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2007 ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
6- عبد الرحمن عبيد جمعة،2015، سياسات تقليص العينة المالية الحكومية، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار- مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية – الادارية.
7- العلي، عادل فليح،2002، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية لطباعة والنشر، الموصل.
8- عواد، خالد روكان عواد،2021، قياس وتحليل أثر العولمة على بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2019) ، أطروحة دكتوراه، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد .
9- لفتة، أميرة خلف لفتة ،2018، التنمية الصحية المستدامة ونتائجها على المورد الاقتصادي، العراق حالة دراسية، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، الجامعة التكنولوجية، المجلد 36 ، العدد 3.
10- مبروك، نزيه عبد المقصود محمد مبروك، 2015، شفافية الموازنة العامة للدولة واهميتها والية تعزيزها، كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد 30 ، جزء 3 .
11- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ،البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث السنوية للمدة (2004-2022).
12- وزارة الصحة ، التقارير السنوية الاحصائية للمدة (2004-2022).
13- Rogerio L. R. Werneck0 Tax Reform on The Brink of Fiscal Dominance Apolitical Econonmy Model0 20050p.3